الورقة المرجعية رقم 2 من أوراق الملف الإعلامي

من هو المستغِلُّ جنسياً؟[1]

ليس ثمة مستغِلٌ جنسياً بحد ذاته، لكن هناك أناساً (راشدين وأطفالاً، ذكوراً وإناثاً) يستغلون الأطفال جنسياً بطرق شتّى، ولأسباب كثيرة مختلفة وفي سياقات اجتماعية كثيرة ومتنوعة. فإذا ما أُريد إحراز تقدم حقيقي على طريق القضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، والقضاء على الأنماط غير التجارية له بصورة فعلية، فلا بد من الاعتراف بهذا التنوّع في طرق وأساليب وأسباب الاستغلال، وفهمه واستخدامه كأساس للبرمجة.

وعلى الرغم من تحقيق فهم أفضل للطبيعة المعقدة للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، والاعتراف به من قِبَل كثير من العاملين في هذا المجال منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في عام 1996، فقد ظل هذا الموضوع إلى حد كبير غائباً عن منابر النقاش العام، ومناقشات السياسات المتعلقة بأولئك الذين يستغلون الأطفال جنسياً لأغراض تجارية.

وبدلاً من ذلك، كان هناك توجه متصلٌ يفترض أن جانب الطلب على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال يتألف من المُتحرِّشين بالأطفال والمجرمين الذين يوفرون لهم الأطفال للاعتداء عليهم جنسياً. والحقيقة أن الاستغلال يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير.

المُتحرِّشون بالأطفال: فئة محددة

التحرُّش بالأطفال يمثل فئة مشخّصة سريرياً لها معنى دقيق ومحدود. وهي تشير - حسب تعريف جمعية الأطباء النفسانيين الأمريكية - إلى أي شخص يتجاوز السادسة عشرة من العمر "ممن داعبت فكره خيالات جنسية مثيرة ومكثّفة ومتكررة لفترة لا تقل عن ستة أشهر، وانتابته دوافع أو نوازع جنسية، أو قام بتصرفات تشتمل على ممارسات جنسية مع طفل أو أكثر (دون سن الثالثة عشرة). وعلاوة على ذلك، فإن هذه الخيالات والدوافع أو السلوكات الجنسية تلحق أضراراً كبيرة بقدرة الفرد على أداء وظائفه اجتماعياً ومهنياً أو ضمن مجالات هامة أخرى.

إن بعض ممن ينطبق عليهم هذا التعريف يشكّلون خطورة كبيرة على الأطفال، ويمكن أن يكونوا مسؤولين بشكل فردي عن الاستغلال الجنسي لأعداد كبيرة من الأطفال. ولكن، لكي يتم تشخيص الفرد سريرياً على أنه "مُتحرِّش بالأطفال"، ليس من الضروري أن يكون قد اقترف جريمة استغلال الأطفال جنسياً، لذا لا يمكن القول بأن جميع "المُتحرِّشين بالأطفال" يستغلون الأطفال جنسياً.

بيد أن الخطأ الفادح جداً هو الادعاء بأن كل مستغِلِّي الأطفال جنسياً هم من المُتحرِّشين بالأطفال، وسيظل هذا الحال على ما هو عليه حتى لو تم استخدام المصطلح بطريقة أشمل لكي يشير إلى الراشدين الذين لديهم رغبة جنسية في الأطفال الصغار (حسب الاستخدام الشائع).

ثمة نقطة أخرى، وهي أن أولئك الذين تنطبق عليهم التعريفات السريرية للمُتحرِّشين بالأطفال يمكن أن يُظهروا اهتماماً جنسياً مركّزاً بالأطفال الذكور أو الإناث أو في كليهما. وقد تم وصف المُتحرِّشين بالأطفال أحياناً بصورة نمطية على أنهم رجال لديهم اهتمام ثابت بالأولاد. كما أكد المتوجّسون من أمثالهم في النوع الاجتماعي، أفراداً وجماعات، أن هنالك علاقة بين المعاشرة المثلية (اللواط أو السحاق) والاستغلال الجنسي للأطفال. وفي الواقع، تشير الدلائل الإحصائية حول الاستغلال الجنسي للأطفال إلى خلاصة مفادها أن هناك علاقة بين النوع الاجتماعي والاستغلال، حيث إن (أ) الطفلات اليافعات أكثر عرضة للوقوع ضحيةً للاستغلال الجنسي من الأطفال الذكور. و(ب) إن الذكور أَمْيَلُ بكثير إلى مجامعة الأطفال من الإناث، لغرض المتعة الشخصية.

ومن المؤكد أن بعض الرجال الذين يُعرِّفون أنفسهم بأنهم "مِثليون" جنسياً يستغلون الأولاد دون الثامنة عشرة، تماماً مثلما يفعل بعض الرجال الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم "مغايرون" جنسياً فيستغلون الفتيات دون

الثامنة عشرة. لكن القول بأن كل الرجال المثليين يُحتمل أن يكونوا من المستغلّين جنسياً ليس صحيحاً بالضرورة، غير أن المنطق يقول بأن الرجال المغايرين يشكّلون تهديداً للفتيات.

المُستَغِلّون: مجموعة أكبر

ثمة مجموعة كبيرة أيضاً من غير فئة المُتحرِّشين بالأطفال، تستغل الأطفال جنسياً لأسباب كثيرة ومختلفة. إن المستغِلين للأطفال جنسياً(2)، والذين يشتركون كأطراف أخرى منتفعة من الاستغلال الجنسي للأطفال، على سبيل المثال، نادراً ما تحفزهم رغبة جنسية شخصية أو ولع – وخيال جنسي جامح إلى ذلك. إنهم يستغلون الأطفال لمنفعتهم الخاصة وليس لأن أعمال الاستغلال التي يقومون بها تجلب لهم أي راحة نفسية أو متعة جنسية.

كما أن هناك فئة أخرى تستغل الأطفال جنسياً عندما تجد نفسها في مواقف أو أوضاع يكون فيها الأطفال متوافرين بشكل أكبر وأرخص من الراشدين، لكن إشباعهم لا يعتمد على عدم النضج الجسدي أو العاطفي للشخص الذي يستغِلّونه.

وهناك رجال راشدون ممن يختارون شركاءهم في العملية الجنسية من الأطفال اليافعين استناداً إلى مفاهيم خاطئة حول الصحة الجنسية، أو لأنهم يسلّمون، دون نقاش، بالأساطير القائلة بأن العذارى قادرات على استعادة الفحولة، ويجلبن الحظ لمؤسسات الأعمال الجديدة، وما إلى ذلك.

إن أياً من هؤلاء الناس ليس مدفوعاً بالولع الجنسي بالأطفال في حد ذاتهم.

وعلاوة على ذلك، فإذا ما تم تعريف الأطفال بأنهم الأشخاص دون سن الثامنة عشرة، فإن من الضروري الإقرار بأن الاتصال الجنسي بين الراشدين والأطفال نادراً ما يُعاقب عليه القانون عقوبة تامة. ففي معظم الدول، يسمح القانون للشخص الراشد أن يتزوج وأن يعاشر معاشرة الأزواج أو يُواعد شخصاً دون الثامنة عشرة. وفي الوقت ذاته، فإن معظم الدول تولي قدْراً كبيراً من الاهتمام للقيم الجمالية والشهوانية للأجسام الشابة. وإن الراشدين الذين يبحثون عن شركاء أصغر منهم سناً وأشدّ جاذبية، بمن فيهم أولئك الذين هم دون الثامنة عشرة، لا يتجاوزون بالضرورة المعايير المقبولة اجتماعياً للرغبات الجنسية المقبولة، ولا يمكن، بالتالي، وصفهم تلقائياً بأنهم "منحرفون" جنسياً أو "شاذّون" نفسياً.

وباختصار، فإن استخدام مصطلح "المُتحرِّشين بالأطفال" و"المستغلّين جنسياً" على نحو متبادل يهدف إلى المغالاة في تبسيط ظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال. وعلى الرغم من ضرورة التصدي، بصورة عاجلة، لمشكلة وجود المثابرين في البحث المتعمد عن أطفال صغار لاستغلالهم جنسياً، ومشكلة الأضرار التي يلحقونها بالأطفال، فإن الأسئلة من قبيل: لماذا يتم استغلال الأطفال جنسياً؟ ومن هم الذين يستغِلونهم؟ لا تقف عند هذا الحد. فثمة حاجة أخرى إلى طرح السؤال التالي: لماذا يقوم أولئك الناس من غير المُتحرِّشين بالأطفال باستغلال الأطفال جنسياً؟

تعني كلمة "يستغل" وفقاً لتعريف قاموس "Longman" باللغة الإنجليزية: "أن يستخدم... خصيصاً للربح أو المنفعة، وأن يستفيد بطريقة مجحفة من ... لتحقيق أية مكاسب مالية أو غيرها". وإن فكرة الاستفادة بطريقة مجحفة (غير عادلة) توحي بأن هناك خللاً في التوازن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي و/أو الجسدي أو النفسي أو القوة العاطفية بين المستغِلّين والمستغَلّين. وهذا يميز الاستغلال عن العمل الجرمي البسيط.

وإذا ما تم تطبيق هذا التعريف على الأسئلة المثارة حول الاستغلال الجنسي للأطفال، فإن ذلك يوحي بأنه يمكن تعريف المستغِلّين جنسياً بأنهم:

> "أولئك الذين يفيدون بطريقة غير عادلة من اختلال توازن القوى بينهم وبين أشخاص دون سن الثامنة عشرة من أجل استخدامهم جنسياً إما لغرض الربح أو للمتعة الشخصية"(3).

لماذا يقومون بهذه الفِعْلة؟

التعريف المقترح يحتوي على الإجابة على هذا السؤال في أربع عبارات هي: "فائدة غير عادلة" و"اختلال توازن القوى" و"للربح" و"للمتعة الشخصية".

فكما يتم، بصورة معهودة، تبرير سطوة الجماعات المهيمنة في المجتمع والتستر عليها بأحاديث مستفيضة لإضفاء الصبغة الإنسانية عليها أو إنكارها، فإن الأفراد يترددون في العادة في اعتبار أنفسهم مرتكبين للاعتداءات الجنسية، أو مهيمنين، أو ذوي قلوب قاسية أو شريرين. وإن الغالبية العظمى من الناس ستستخدم القوة أو الإكراه ضد الآخرين إذا كانوا، أو عندما يستطيعون إقناع أنفسهم بأنه من الطبيعي والمبرّر والصحيح أن يقوموا بذلك، أو عندما يغمضون أعينهم عن الحقيقة المتمثلة في أنهم يمارسون مثل هذه القوة. ونتيجة لذلك، فقد وجدت البحوث أن قلة قليلة من هؤلاء الأشخاص الذين يستغِلون الأطفال جنسياً يعترفون بإساءاتهم واستغلالهم للأطفال. وهم يحاولون، بدلاً من ذلك، إنكار استغلالهم الجنسي للأطفال، أو تبريره أو إضفاء طابع إنساني عليه.

ويوفر المفهوم الذي يسميه علماء النفس "التنافر المعرفي" إحدى سبل فهم هذا السلوك. فهو يقول: إن الناس يعانون من القلق عندما يكون هناك تناقض بين سلوكهم ومعتقداتهم واتجاهاتهم. فلنأخذ مثالاً على ذلك رجلاً يعتقد بأنه طيبٌ وخلوق، وأنه يعتقد أيضاً بأن الأشخاص الذين يستغِلون الأطفال جنسياً سيئون وعديمو الأخلاق. فلو أنه مارس الاتصال الجنسي مع طفل، فإنه سيعاني من القلق لأن افتراضاته بأنه "رجل طيب"، وبأن "الاتصال الجنسي بين الراشدين والأطفال خطأ دائماً" وبأنه "يمارس الجنس مع الأطفال" لا تتفق مع بعضها البعض.

ولكي يضمن انسجام هذه الافتراضات وتناغمها وقلقه حيالها، عليه أن يُعدل واحدة منها على الأقل. فإما أن يراجع نظرته إلى نفسه كشخص طيّب (جيد)، أو أن يغيّر مواقفه تجاه الاتصال الجنسي بين الراشدين والأطفال أو أن يُعدّل معتقداته حول ما إذا كان قد أقام اتصالاً جنسياً مع الأطفال أم لا. وتشير الدراسات التي أجريت في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة حول الأشخاص الذين أدينوا بالاستغلال الجنسي للأطفال بأنه من المرجح أن يستجيب هؤلاء بتغيير مواقفهم (اتجاهاتهم) حيال الاتصال الجنسي بين الراشدين والأطفال و/أو تجاه الأطفال المستغَلّين جنسياً. فقد يرى هؤلاء، على سبيل المثال، أن الأطفال مسؤولون بطريقة ما عن استغلالهم، أو يتصورون بأن الأطفال لا يتضررون نتيجة الاتصال الجنسي مع الراشدين؛ وقد يدَّعون أن الأطفال قادرون على القبول بالاتصال الجنسي أو جني فوائد من الاتصال الجنسي مع الراشد، وربما يقلّلون معنى وعواقب الاستغلال الجنسي (كما هو الحال عندما يرى الأشخاص المتورطون في الاستغلال الجنسي أن "المداعبة" أو الاتصال الجنسي الفموي (عن طريق الفم) "لا يعتبر اتصالاً جنسياً بحق"، ولا يتسبب بأي أذىً للطفل المعني). هذه "المبررات المُنتحلة" شائعة في أحاديث مُستغلّي الأطفال جنسياً، سواء أكانوا من المُتحرِّشين بالأطفال أم لا.

يمكن أن تكون درجة التشويه والإنكار غير عادية. وإن هناك مُستغِلّين يدّعون بأن اتصالهم الجنسي مع طفل رضيع ليس خطأً لأن الطفل الرضيع الذين يساق إلى الاتصال، يضحك ويُكركر، على سبيل المثال، عندما يُغيّر له الشخص الذي يستغله جنسياً حفاظته.

يتضح مما سبق أن أي إطار مجتمعي للمعتقدات يعجز عن أن يدعم هذا المستوى الهائل من خداع الذات، ذلك أن أولئك الذين يستغلون الأطفال الصغار جداً يُشوِّهون، بشكل كبير، الأفكار المقبولة اجتماعياً حول الموافقة، والهيمنة التي يستطيع شخص ما أن يمارسها بطريقة مشروعة على الآخرين، إضافة إلى الأغراض الخاصة لاهتمامات الراشدين الجنسية، والعلاقات الجنسية بين الراشدين والأطفال. وغالباً ما تكون قبضة مثل هؤلاء الناس على إحساسهم بالذات في منتهى الهشاشة، ويعانون من إجهاد وتوترات نفسية كبيرة لدى محاولتهم استبقاء نظرتهم الخاصة إلى أعمالهم بأنها مُبرَّرة وغير ضارة.

على أية حال، فإن أولئك الذين يستغلّون الأطفال الصغار جداً هم قلةٌ قليلة من بين المستغلين جنسياً، وهناك أنماط أخرى من الاستغلال الجنسي للأطفال يسهل استيعابها ضمن إطار مجتمعي مُقرَّر أو ضمن مواقف مقبولة حيال الرغبة الجنسية، والعمر، والقبول والممارسة المشروعة للقوة، مثل ممارسة الجنس مع يافعين يتعاطون الدعارة.

هذا كله يستلزم ضمناً ضرورة فهم الأفكار والآراء التي تشكّل جوهر أفعال المستغِلّين للأطفال وتُوجهها، وضرورة إيجاد الطرق اللازمة لتحدي وتقويض المعتقدات التي تسمح لهم بإنكار أفعالهم وتبريرها، وإضفاء طابع إنساني وطبيعي عليها، إذا ما أريد لجهود حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي التجاري أن تؤتي ثمارها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الطريقة التي يقنع بها الراشدون أنفسهم بأن استغلال الأطفال جنسياً أمر مضمون ويسهل الدفاع عنه، تعتمد، في الغالب، على العلاقة الاجتماعية التي يحدث الاستغلال ضمن سياقها.

هل ينطوي الاستغلال الجنسي على صفقة تجارية دائماً؟

أظهرت البحوث أن الأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الجنسي في بيئات غير تجارية يرجح أن يكونوا قد استُغلوا من قبل بالغين (راشدين) يعرفونهم، وليس من قبل أشخاص غرباء، وبخاصة من قبل أولئك الذين يمارسون سلطة أقوى ضدهم، وهم الآباء والأوصياء (أولياء الأمور)، والأقارب والبالغون الذين يقومون *مقام أحد الوالدين*، في المدارس ورياض الأطفال والكليات ودور إيواء الأطفال المعاقين وغير المعاقين والكنائس والنوادي الرياضية وأثناء برامج الزيارات الخارجية المتبادلة.

وبغض النظر عن الشكل الذي يتخذه استغلال الأطفال، فإن ثمة روابط هامة لا بد من إقامتها بين الاستغلال الجنسي للأطفال والطرق التي يتم بناء الطفولة فيها وتصورها اجتماعياً. وفي معظم المجتمعات يُسمح للوالدين والبالغين، ممن يقومون مقامهما، لا بل ويتوقع منهم، ممارسة السلطة على الأطفال بطريقة ودرجة لا يمكن تصورهما بالنسبة لأية مجموعة اجتماعية أخرى.

هذه السلطات لا يتم منحها ببساطة أو على سبيل الحصر، بحجة أن عدم نضج الأطفال يمنعهم من أن يتصرفوا بشكل مستقل، وهي أيضاً تعكس النظرة إلى الأطفال على أنهم يافعون "ولم يصلوا إلى سن البلوغ بعد"، وبأنهم غير أكفاء وغير قادرين على تحقيق ذواتهم كأفراد. ونتيجة لذلك، غالباً ما يتم قبول استهانة الراشدين برغبات الأطفال وأمنياتهم الصريحة في السعي إلى "صياغة" شخصياتهم وبلورة اهتماماتهم وآرائهم، ومعاقبتهم على فشلهم مطاوعة طلبات البالغين وتوقعاتهم.

كما أثبتت البحوث وجود علاقة بين المواقف والقيم الاجتماعية من جهة، وبين الاستغلال الجنسي للأطفال من جهة أخرى، فقد تبين أن الأطفال الذين ينتمون لمجموعات اجتماعية موصومة بالدُّونية (مثل أطفال الشوارع والخدم في المنازل والمعاقين ومجموعات عرقية محددة) هم، بشكل خاص، من أكثر الفئات عرضة للاستغلال الجنسي. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأطفال قد يكونون مستهدفين لأن سبل الوصول إليهم أسهل، أو لأن مستغلّيهم يحسبون أن مستوى خطورة الكشف عنهم والتعرف عليهم منخفض، من المرجح أن "القيمة" المتدنية التي يوليها المجتمع لهم تجعل من السهل على المستغلّين أن يجرِّدوا الضحايا من إنسانيتهم، ومن ثم يقللون من الشعور بالذنب أو القلق الذي يساورهم بخلاف ذلك.

ويبدو أيضاً أن الخاصية الردعية التي تنطوي عليها المواثيق والمحظورات (المحرّمات) المقبولة اجتماعياً ضد الاتصال الجنسي بين البالغين والأطفال، ترتبط بشعور البالغين بالانتماء إلى المجتمع الكلي. وعندما تنعدم هذه الخاصية أثناء حدوث النزاعات المسلحة مثلاً، وأثناء الكوارث الطبيعية، يجد الناس أن من الممكن إيجاد مبررات وتفسيرات لسلوكيات وتصرفات تبدو عصيَّة على الدفاع عنها في الأحوال العادية.

وختاماً، فإن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الأدلة المستقاة من الحكايات والنوادر توحي بأن مستغلّي الأطفال جنسياً ضمن سياق غير تجاري، غالباً ما يحاولون شراء مطاوعة ضحاياهم و/أو سكوتهم على الاستغلال. وهذا يمثل وسيلة أخرى يستطيع البالغون من خلالها أن يخدعوا أنفسهم من خلال الاعتقاد بأن الاستغلال مرغوب فيه من قبل الأطفال أو بأنهم يستحقونه. وعندما يدفع مستغلو الأطفال نقوداً لضحاياهم، فإنهم لا يستطيعون أن يقولوا لأنفسهم: إن حادثة الاستغلال كانت مفيدة للطرفين فحسب، بل إن الضحية كان متورطاً من ناحية أخلاقية في تلك الحادثة لأنه قبل الثمن.

ما الصلة بين الاستغلال الجنسي للأطفال والدعارة؟

يحصل الاستغلال الجنسي للأطفال أيضاً في بيئات تجارية، فتجارة الجنس هي نشاط موصوم بسمعة سيئة، يحدث عادة في الظل و/أو ضمن سياق اقتصاد غير قانوني. لذا فإن من الصعوبة بمكان أن نحصل على بيانات دقيقة عن أي مظهر من مظاهر تجارة الجنس العالمية. بيد أن بالإمكان تقديم بعض الادعاءات حول الطلب على الدعارة، بدرجة من الثقة المعقولة. فبادئ ذي بدء، تشير نتائج البحوث إلى أن الطلب يأتي، بأغلبية ساحقة، من الرجال (لكنه ليس مقتصراً عليهم). كما تدل المسوحات على أن هناك قدْراً كبيراً من التباين في النِّسَب بين الدول من حيث عدد الرجال الذين اعترفوا بممارسة الدعارة؛ فبينما بلغت النسبة 9% في المملكة المتحدة، ارتفعت إلى 14% في هونغ كونغ و16% في الولايات المتحدة و38% في إسبانيا و60-70% في كمبوديا و75% في تايلاند، على سبيل المثال لا الحصر.

كما تدل البحوث أيضاً على أن هناك فئات محددة من الذكور في كل بلدٍ معرضة لممارسة الدعارة، مثل الرجال الذين تضطرهم طبيعة عملهم إلى الغياب طويلاً عن بيوتهم، وأولئك الذين يعملون في أماكن عمل يشكل الرجال الغالبية العظمى من العاملين فيها، أو في بيئات العمل التي تسودها ثقافة الفحولة أو صفة الذكورة. وقد تضم هذه البيئات مجموعات مثل القوات المسلحة والبحّارة وسائقي الشاحنات والعمال المهاجرين وعمال الإغاثة وقوات حفظ السلام، والعاملين في مخيّمات قطع الأخشاب أو مناجم التعدين. وتشير البحوث أيضاً إلى أن الناس يميلون إلى الانخراط في أشكال مختلفة من تجارة الجنس أثناء إجازاتهم أو بعيداً عن منازلهم، لذا فإن السفر - سواء في إجازة أو للعمل - يقدّم أمثلة على مجموعات المنغمسين في الدعارة.

وتشير بيانات موثوقة إلى أنه من الصعب الحصول على بيانات كاملة عن أعداد وخلفيات زبائن الأطفال المتورطين في الدعارة. بيْدَ أن الأدلة العملية حول الدعارة في العالم تشير إلى أنه على الرغم من وجود سوق صغير للدعارة، محجوب عن الأنظار إلى حد كبير، في معظم الدول التي تستجيب بشكل أساسي لتلبية الطلب من الزبائن الذين لهم اهتمام خاص بممارسة الجنس مع أطفال صغار أو فتيات عذارى، فإن الغالبية العظمى من الأطفال الممارسين للدعارة قد تم دمجها في صُلب سوق الدعارة، وهي تلبي طلبات جميع ممارسي الدعارة. فعلى سبيل المثال، هناك تقارير تتحدث عن فتيات تتراوح أعمارهن ما بين 12 و18 سنة من مختلف أنحاء العالم، إضافة إلى فتيات فوق الثامنة عشرة، يمارسن الدعارة في مناجم التعدين، ومناطق بيوت الدعارة، والمناطق السياحية، والموانئ، ومواقف الشاحنات، وعلى قارعة الطرق وفي أماكن أخرى بعيدة عن الشوارع. وبالمثل، يكون الأولاد ممن لم يبلغوا سن الثامنة عشرة في أماكن الدعارة العادية.

كل هذا له مضمونات كبيرة في المحاولات الهادفة إلى فهم طبيعة الأشخاص الذين يستغلون الأطفال لأغراض جنسية. وهذا يعني أن الطرف الثالث المنتفع من دعارة الأطفال ليس لديه في العادة مصلحة محددة في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال غير المصلحة الاقتصادية بشكل عام. كما تعني أن زبائن الأطفال الممارسين للدعارة هم غالباً أعضاء في المجموعات العامة لممارسي الدعارة، وليسوا أشخاصاً لهم اهتمام جنسي منحصر في الأطفال. وبعبارة أخرى، فإن كثيراً من الأشخاص يعتادون على استغلال الأطفال جنسياً من خلال ممارستهم للدعارة، وليس من خلال استخدام الدعارة كوسيلة للوصول إلى الأطفال.

تبرير ممارسة الدعارة لكل من البالغين والأطفال

هناك تناغمٌ ملحوظ في المواقف تجاه النوع الاجتماعي والرغبة الجنسية والدعارة في مختلف أرجاء العالم. وتُعلّم معظم المجتمعات أبناءها ليؤمنوا بوجود خلافات طبيعية وجوهرية في الرغبة الجنسية بين الذكور والإناث. ومن المسلّم به، على نطاق عالمي تقريباً، أن الرجال بطبيعتهم نشيطون جنسياً ويخضعون لشهوات ونوازع ودوافع جنسية قوية، وأن النساء بطبيعتهن سلبيات جنسياً ومتلقيات، إضافة إلى إيلاء قيمة كبيرة لطُهر النساء وتعففهن. هذه المعتقدات التقليدية حول الاختلافات بين الجنسين تشكل الأساس للمعايير المزدوجة التي تطبقها معظم المجتمعات على الدعارة.

ولربما تلاقي الفكرة القائلة بأن للرجال "احتياجات" جنسية (في مقابل "الرغبات" المفسّرة اجتماعياً) قبولاً واسعاً. أما على أرض الواقع فليس هناك حتمية بيولوجية ملحّة لبلوغ نشوة للجماع، وعدد مراته في اليوم أو

الأسبوع أو السنة. وقد يجد الناس أحياناً أنهم لا يشعرون بالارتياح إن لم يفرّغوا طاقاتهم الجنسية، ولكن غياب الشخص الآخر الذي يوفر لهم نشوة الجماع لا يهدد استمرار بقائهم.

إن فكرة "الحاجة" الجنسية للذكور، وما يقترن بها من المعتقدات الشعبية حول الموافقة التعاقدية للطرفين والتأويل الاجتماعي الذي يصف النساء العواهر بأنهن "قذرات" وغير "طاهرات" يجعل من السهولة بمكان لزبائنهن أن يبرروا فعلتهم، بل ويدافعون عن استخدام البالغين والأطفال لأغراض الدعارة. وحيث تكون الدعارة منظمة تعاقدياً كسلعة متبادلة وكغيرها من السلع الأخرى، يستطيع المشتري أن يقنع نفسه بأن السلطات التي يمارسها على الأطفال مشروعة، وبأنه، بكل بساطة، يتصرف كأي مستهلك يملك سلطة عليا في سوق حرة، وبأنه إذا ما اشترى خدمات الطفل، فإن الرجل الذي خلفه سيفعل ذلك.

وبهذا المعنى، فإن استخدام الكثير من الرجال لأطفال يمارسون الدعارة يمكن فهمه بشكل أفضل على أنه عمل تدور حوله اختلافات أخلاقية، وليس عملاً ينطوي على إضرار متعمد بالأطفال، وإن هذا النوع من الاختلاف الأخلاقي يحظى بمصادقة كبيرة في مجتمعات السوق الحرة. وعلى العموم، فإن من المتوقع أن يتصرف مشترو الجنس بمحض اختيارهم على أساس المصلحة الذاتية، وأن يشعروا بأنه ليس لهم أي علاقة بها، ولا يتحملون أية مسؤولية أخلاقية عن أولئك الذين يقدّمون إليهم السلع التي يشترونها.

وختاماً، عندما تكون المجتمعات مصنفة هرمياً إلى فئات عرقية أو عنصرية أو ضمن طبقات اجتماعية و/أو عندما تكون تَكره الغرباء كُرهاً شديداً، حينها يُمكن للبالغين المنتمين إلى المجموعات المسيطرة فيها استغلال الأطفال الذين ينتمون لمجموعات أقل شأناً دون أن يؤثر هذا على نظرتهم إلى أنفسهم كأشخاص طيبين وخلوقين. فعلى سبيل المثال، يقول سيّاح الجنس الغربيون ذوو البشرة البيضاء: إن النساء والأطفال الذين يعمدون إلى استغلالهم جنسياً في آسيا وإفريقيا ومنطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية هم بطبيعتهم أشدّ رغبة في الاتصال الجنسي من النساء والأطفال ذوي البشرة البيضاء، بينما يدّعي الرجال الذين ينتمون إلى فئات اجتماعية متميزة في بعض أجزاء من الهند أن النساء والأطفال الذين ينتمون إلى "الطبقة الوضيعة"، والذين يعمد هؤلاء الرجال إلى استغلالهم جنسياً، هم "خليط جنسي" أثاروا شهوتهم. إن استغلال الأطفال الممارسين للدعارة، الذين تختلف هويتهم الاجتماعية عن هوية مستغلّيهم، يصبح عملية مُيسَّرة وفق الافتراض القائل: إن هؤلاء الأطفال لا يحتاجون إلى الرعاية والحماية التي تُمنح للأطفال "من ذوي هوية المستغلّين"، أو إنهم غير جديرين بها.

وباختصار، فإن على الزبائن أن لا يعمدوا على الإطلاق عن سابق علم، إلى تشويه المواقف السائدة تجاه الحياة الجنسية تشويهاً كبيراً لكي يشعروا بالراحة حيال استغلالهم الجنسي التجاري للأطفال.

هل يتم الاستغلال برمته من خلال دعارة الأطفال؟

تعيش أعداد كبيرة جداً من الأطفال في عالمنا المعاصر في ظل الفقر وفي ظروف بالغة الصعوبة. ويشكّل دور "فاعل الخير أو المحسن" للأطفال الصغار، الذين يعانون من الفقر والتشرد والإهمال والكره، عوامل جذب واضحة للمُتحرِّشين بالأطفال، والذين يتوقون إلى إقامة علاقات جنسية حميمة وثابتة وطويلة الأمد نسبياً مع مثل هؤلاء الأطفال. ومن السهولة بمكان نسج قصص خيالية لموافقة الأطفال والعلاقة المتبادلة معهم، وإدامة مفعول هذه القصص معهم، إذ يمكنهم أن يُقدِّروا، بشكل حقيقي، النواحي غير الجنسية لعلاقاتهم مع من يستغلونهم، إضافة إلى حاجتهم للمنافع المادية المرتبطة بهذه العلاقات. وعلاوة على ذلك، فإن العامل الاقتصادي للطفل المعتمد على البالغين المستغلين يزيد من احتمالات سكوته على الاعتداء الجنسي وعدم الإبلاغ عنه.

يمكن أن يشجع كذلك عدم الوصول إلى ثقافة جنسية فاعلة ورعاية صحية، البالغين ممن لا تنطبق عليهم التعريفات الإكلينيكية (السريرية) "للمُتحرشين بالأطفال" على البحث عن أطفال صغار كشركاء لهم في الممارسة الجنسية. وهناك تقارير عن رجال بالغين في بعض مناطق إفريقيا، ممن أصيبوا بوباء نقص المناعة البشرية المكتسب/إيدز، يقدمون دعماً اقتصادياً طويل الأمد لعائلات فقيرة مقابل ممارسة الجنس بشكل منتظم مع أحد الأطفال، مستندين إلى افتراض (غير صحيح) بأن مجامعة الأطفال الصغار لا تنطوي على أي تهديد بانتقال المرض إلى الأطفال عن طريق الجنس.

وعندما يستغل البالغون الوضع الهش والضعيف أو المهمّش لطفل صغير لممارسة الجنس معه، فإنهم يعتدون بوضوح على القوانين والاتفاقيات المقبولة اجتماعياً بخصوص العلاقات بين البالغين والأطفال.

ولا يمكن أن يقال الشيء نفسه دائماً عن "الآباء السُّكَّريين sugar daddies"، وهم الرجال الكهول الذين يقدمون الهدايا والدعم المالي طويل الأمد لاسترضاء شركائهم في الجنس من الصغار واليافعين، إضافة إلى تزويدهم بالمسكن ووسائل الترفيه ونمط الحياة الجيد، ممّا لا يمكنهم الحصول عليها لو لم يقدمها لهم هؤلاء الكهول. وقد أثارت العلاقات بين اليافعين "والآباء السكّريين" مؤخراً القلق في جمايكا وجنوب إفريقيا وكينيا، لكن الظاهرة نفسها موجودة في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك الدول الغربية الغنيّة.

ولا يحتاج الكهول بالضرورة إلى إكراه اليافعين على إقامة علاقات جنسية. ومع الاشتراط بأن يكون الطفل المعني قد تجاوز السن القانوني للموافقة على ممارسة الجنس، فلا يوجد في القانون الوطني، عادة، ما يمنع البالغين من الإفادة بطريقة غير عادلة من قدرتهم الاقتصادية التي تفوق قدرة الأطفال، في مواعدة الأطفال أو معاشرتهم معاشرة الأزواج. وفي الواقع، فإن العلاقة بين "الأب السُّكَّريّ" والفتاة اليافعة غالباً ما تعكس (ولو بطريقة مبالغ فيها) صورة اللامساواة التي تعتبر شيئاً طبيعياً في العلاقات الجنسية للمغايرين (أي أشخاص من الجنس الآخر)... هذا إذا ما نظرنا إلى هذه العلاقة في منأىً عن التعدي على الاتفاقيات الاجتماعية السائدة فيما يتعلق بالحياة الجنسية، ولا يمكن بالضرورة وصف دوافع الكهول بأنها شاذة عن القاعدة. ففي كثير من الثقافات، تعتبر أجساد الإناث الشابات مرغوبة جنسياً، ويتوقع أن يستعرض الرجال ذكورتهم من خلال قدرتهم على الممارسة الجنسية مع تلك الأجساد الشابة "المرغوبة" جنسياً.

لماذا يشكل بعض المستغلّين شبكات أو "عصابات"؟

يلجأ بعض الأفراد ممن يعرفون أنفسهم ذاتياً بأنهم "مُتحرِّشون بالأطفال" أحياناً إلى الاتصال مع أمثالهم من المتحرشين لتشكيل شبكات أو عصابات يتبادلون من خلالها المعلومات والنصائح والأعمال (المواد والعروض) الإباحية للأطفال. هذه الشبكات ربما تكون ضالعة، بطرق مختلفة، في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، كما تبيّن من قضية فرنسية في عام 1997، أن سبعة رجال ممن سبق لهم أن جمعوا ووزعوا أعمالاً إباحية للأطفال، قد مارسوا الاستغلال الجنسي ضد أطفال في رومانيا، وأحضروا معهم طفلين إلى فرنسا لاستغلالهما جنسياً وبيعهما لآخرين بقصد ممارسة الجنس معهما.

وفي الغالب، يعتبر أولئك الذين ينطبق عليهم التعريف السريري "للمُتحرِّشين بالأطفال" بأنهم يجمعون صوراً للأطفال ويقومون باستغلالهم جنسياً عن طريق الإكراه، بما في ذلك جمع صور فوتوغرافية وتسجيلات صوتية ومرئية على أشرطة فيديو لأطفال يتعرضون للممارسة الجنسية من قبل هؤلاء المُتحرشين و/أو غيرهم. وقد أسهمت التقنية الرقمية والإنترنت، إلى حد كبير، في تعزيز قدرة هؤلاء المتحرشين على تسجيل مجموعات كبيرة من الأعمال الإباحية للأطفال، وتخزينها واسترجاعها وتبادلها. وتشير التقارير إلى أن تبادل صور الأعمال الإباحية للأطفال مع أناس من المزاج والتفكير نفسه، من مستغلّي الأطفال جنسياً، يعطي المستغلّين للأطفال عبر شبكة الإنترنت حِسًّا بالانتماء للمجموعة واحترام الذات. أما أولئك الذين يقومون بجمع تسجيلات الاستغلال الجنسي للأطفال وتبادلها، فلا يتوافر لديهم، في العادة، أي دافع للقيام بذلك بهدف جني مكاسب تجارية. وقد أشارت تقارير أعدها، في الآونة الأخيرة، ضباط دائرة الجمارك والمكوس البريطانية، مع ذلك، إلى تزايد عدد حالات اعتراض سبيل الأعمال الإباحية للأطفال ومصادرتها، التي تم إنتاجها لأغراض تجارية، ومعظمها أُنتجَ في أوروبا الشرقية وأمريكا الوسطى.

وهناك أيضاً تداخل بين شبكات المتحرشين بالأطفال وبين المنظمات التي أنشئت بهدف مُعلن لحشد الدعم لإجراء تغييرات قانونية في المواقف والتوجهات حيال المتحرشين بالأطفال، ذلك أن هذه المنظمات تحاجج بأن المتحرشين هم أعضاء في مجموعة أقليات جنسية مضطهدة، وبأنه ينبغي الاعتراف بهذه الجماعات "غير العنفية" كجماعة ذات تفضيل جنسي مشروع. وهكذا فإن الفكرة القائلة بأن الاتصال الجنسي بين البالغين والأطفال يمكن أن يتم بالاتفاق، تُشكّل محور ادعاءاتهم بمشروعية الاتصال. ولهذه الغاية، تُجاهر مثل هذه المنظمات علانية بالتشويه المعرفي القائل بأن المدانين بجرائم الاستغلال الجنسي للأطفال يستخدمون هذه

الفكرة لتبرير استغلالهم الجنسي للأطفال والدفاع عنه. كما يدّعي أعضاء هذه المنظمات بأنهم يمارسون حقهم في حرية التفكير والتعبير عبر حشد الدعم لإحداث تغييرات في القانون، وليس لتشجيع الناس على مخالفته، وأنهم قد تلقوا ردوداً مختلفة في دول مختلفة.

هل جميع المستغلين للأطفال من البالغين؟

الأسئلة حول الطفولة والرغبة الجنسية وتجارة الجنس (الجنس التجاري) يمكن أن تكون مثار جدل إلى حد كبير، وغالباً ما يحاول أولئك الذين يقومون بحملات ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال إلى محاولة تجاوز الاختلافات عبر التركيز على أوجه الإساءة والاستغلال، التي يوجد حولها اتفاق كبير. وهذا يعني، من الناحية العملية، التركيز بعزم أكيد على الاستغلال الجنسي للأطفال الصغار. وهكذا نجد أن مواد التوعية التي تم إنتاجها قبل المؤتمر العالمي الأول حول الاستغلال الجنسي للأطفال وبعده، كانت تميل إلى التركيز على الاستغلال الجنسي للأطفال الصغار، لا على اليافعين، من خلال استخدامها صوراً محددة مثل براعم وورود مكسورة، ولُعَب أطفال مُهملَة، وأطفال صغار تقتادهم شخصيات ذكورية كبيرة مظلّلة، إضافة إلى استخدام أمثلة على حالات استغلال جنسي لأطفال تتراوح أعمارهم ما بين ثلاث سنوات واثنتي عشرة سنة.

ومع أن الدافع إلى التمسك بأرضية مشتركة غير جدلية أمر مفهوم، إلاّ أنه يحمل في ثناياه مخاطر معينة؛ فهو يؤدي إلى التوكيد على الاعتداء والإساءة الجنسية والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال كانتهاك لبراءة الطفولة، وهكذا فإنه يفترض، بتوكيد هذا، بأن نموذجاً محدداً للطفولة (مثل حالة السلبية والاعتماد) يمكن تعميمه وتوسيع نطاقه بحيث يشمل الأطفال الصغار واليافعين حتى سن الثامنة عشرة. فالحديث عن الاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي كسرقة "الأبرياء"، وتدمير نفسياتهم وأعصابهم، واغتصابهم والغدر بهم أمر خطير من شأنه أن يفرض مشكلات محددة تتعلق بالرؤية حول "المستغلّ الجنسي" والرد عليه. إن تصوير الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال بأنه التقاء بسيط وواضح للبراءة والفساد، والخير والشر، لا يتجاهل أو يمحو كثيراً من حقائق هذا الاستغلال المؤلمة فحسب، بل يعرِّض للخطر عملية الوصول إلى حلول يُرجح في أحسن الأحوال أن لا تكون عملية أو فاعلة، وفي أسوأ الأحوال، سيسهم هذا التصوير في وقوع مجموعة انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان. لذا، فإن من الأهمية بمكان أن تتم بلورة رؤية أكثر تطوراً وتفاضلاً واختلافاً عن الأشخاص الذين يستغلون الأطفال جنسياً.

وعلى الرغم من أن معظم الناس يظنون أن الأطفال هم الفئة الاجتماعية الأقل حيلةً وقدرة على الإطلاق من بين فئات المجتمع، إلاّ إن جميع الأطفال غير متساوين بالقدر ذاته. فعلاوة على الفروق الجسدية والعاطفية والنفسية الكبيرة بين طفل في الثالثة من العمر وطفل في السادسة عشرة مثلاً، فإن الأطفال مصنفون حسب الطبقة الاجتماعية، والنوع الاجتماعي، والسلالة/الدرجة الاجتماعية، والإعاقة والتوجيه الجنسي. فأبناء العائلات الثريّة من اليافعين، على سبيل المثال، يمارسون سلطات كبيرة جداً على الخادمات اليافعات العاملات في المنازل لدى آبائهم وأمهاتهم. والطفل غير المعوَّق يمكن أن يكون أقوى كثيراً من الطفل المصاب بإعاقة. وهناك أدلة متزايدة على أن الأطفال والبالغين يمكنهم أن يستفيدوا بطريقة مجحفة من اختلالات توازن القوى هذه لأغراض الإشباع الجنسي والنفسي.

وتكشف البحوث الأخيرة، التي أُجريت في أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة والسويد، النقاب عن أن الذكور اليافعين هم من بين أولئك الذين يقترفون الاعتداءات الجنسية. ولا تتوافر بيانات حول أعمار من يمارسون الدعارة (ذكوراً وإناثاً) مع زبائن من الأطفال اليافعين. ونظراً لأن بعض الأولاد دون سن الثامنة عشرة قد عُرفوا بأنهم يُسخِّرون ذكوراً وإناثاً في ممارسة الدعارة في بيئات يكون فيها أطفال دون الثامنة عشرة، فمن الممكن أن يتم، أحياناً، استغلال هؤلاء الأطفال الممارسين للدعارة لأغراض جنسية من قبل زبائن أطفال.

ومن المعلوم أيضاً أن الأطفال الأولاد يُسخَّرون للاستغلال في أنماط أوسع انتشاراً للتبادل الاقتصادي (التجاري) الجنسي، فعلى سبيل المثال يُلاحظ تقرير عن الصحة الجنسية لليافعين في زامبيا بأن الفتيات يشاركن بشكل متزايد في تجارة الجنس، وأن معظم العلاقات الجنسية بين الأولاد والبنات تتضمن مقايضة الأموال والسِلَع بالجنس. وتعرف الفتيات بوضوح سبب انخراطهن في تجارة الجنس، ألا وهو الفقر الذي يقودهن إلى الدخول في مثل هذه المقايضات، بينما يقول الأولاد: إن "الاتصال الجنسي مع الفتيات هو طريقة

لإثبات رجولة الممارس وهو وسيلة لكسب الشعبية". وهناك تقارير أخرى تتحدث عن بعض اليافعين اللاجئين، قائلة: إنهم يفتشون عن شريكات أصغر فأصغر سناً في الجنس في أوساط الأطفال اللاجئين والنازحين (المشردين) في مناطق ينتشر فيها مرض نقص المناعة البشرية المكتسب/إيدز. كما يستخدم اليافعون دون سن الثامنة عشرة الأعمال الإباحية. ففي مايو/أيار 2001، أدين طفل بريطاني في الثالثة عشرة من عمره بالانخراط في التعامل بصور إباحية لأطفال، حصل عليها عبر شبكة الإنترنت، ودُوِّن اسمه في سجل مرتكبي الاعتداءات الجنسية. وأخيراً تبين أن جنوداً يافعين كانوا ضالعين في بعض أسوأ أشكال العنف والاستغلال الجنسي وأكثرها قسوةً وهمجية في العالم المعاصر، وأن أولاداً وبناتٍ دون الثامنة عشرة من العمر كانوا ينخرطون أحياناً في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال كسماسرة لتجارة الجنس.

وفي معظم الحالات، ربما كان التعبير بصورة أفضل عن سلوك اليافعين الذين يعتدون جنسياً على الأطفال من خلال الإشارة إلى الاتجاهات السائدة في مجتمعاتهم حيال النوع الاجتماعي (الإناث أو الذكور) والرغبة الجنسية. وتكاد الذكورة تُصبغ بطابع عالمي من حيث ممارسة السلطة على الذات وعلى الآخرين، كما على الأشياء المادّية، وأن الرجال القادرين على فرض الاتصال الجنسي مع أجساد الإناث يحوزون على شهرة واسعة في الأفلام والقصص الخيالية والأغاني الشعبية. إن القول بأن على الأولاد اليافعين، الذين يتم تشجيعهم صراحةً أو ضمناً على إثبات ذكورتهم (والذين غالباً ما يُعاب عليهم أو يُسخر منهم إذا عجزوا عن إثبات "فحولتهم") بأن عليهم أن يبدوا، في أغلب الأحيان، اهتماماً بالأجساد الأنثوية لأغراض جنسية مبرَّرة، هو قول يكاد يبعث على الدهشة. وفي البيئات والأماكن التي يُنظر فيها إلى ممارسة الرجال للدعارة على أنه أمر طبيعي إلى حد كبير، يتم تشجيع الأولاد اليافعين من قبل أقاربهم الأكبر سناً، ومن أترابهم (زملائهم)، على شراء الجنس بالمال.

وكما هو الحال مع البالغين، إذن، فإن هناك تمييزاً هاماً لا بد من إبرازه، بين الأطفال الذين تعتبر اعتداءاتهم الجنسية ضد غيرهم من الأطفال نوعاً من الاضطراب النفساني أو الاختلال العاطفي، وبين أولئك الذين يُبرِّرون استغلالهم الجنسي للأطفال بأنه عمل غير مقصود ونتاج للرغبة في التماشي مع الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالتعبير الجنسي الذكوري (تعبير الذكور عن قدراتهم الجنسية). وثمة ضرورة إلى توضيح المزيد من التفريق بين النوعين لفهم طبيعة الأطفال الذين يستغلون أطفالاً آخرين جنسياً للحصول على مكاسب مادية وليس بهدف إشباع الرغبة الجنسية. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أن الفقر والاستبعاد (التهميش) الاجتماعي يمهدان الطريق إلى هذا الجانب من جوانب تجارة الجنس، تماماً كما يشكّلان الطريق الرئيس المؤدي إلى الانخراط في الدعارة ذاتها. وكما تعتبر القضايا - التي يفرضها أولئك الذين يقعون بين براثن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال كطرف ثالث مستفيد - قضايا معقدة؛ فالفتيات اللواتي يتعاطين الدعارة بأنفسهن، على سبيل المثال، يسعين إلى زيادة دخولهن من خلال استدراج وشراء أطفال آخرين لاستغلالهم من قبل سماسرة الجنس أو زبائنهن. وهذا يُبرز حقيقة مؤداها أن الإناث يمكن أن يقمن بالاستغلال الجنسي بينما يتم استغلالهن جنسياً، في آن واحد معاً.

هل الرجال هم المستغلّون الوحيدون للأطفال جنسياً؟

في معظم المجتمعات، يُنظر إلى النساء على أنهن بطبيعتهن سلبيات جنسياً ومهيّآت لتربية الأطفال ورعايتهم. هذه المعتقدات تجعل من الصعب تصور الإناث "كمستغلاتٍ للجنس"، أو إدراك أن الاعتداء الجنسي من قبل النساء يدمّر الأطفال بالطريقة نفسها التي يدمرهم بها استغلالهم جنسياً من قبل الرجال. ومع ذلك، تشير بحوث سويدية وأمريكية وبريطانية أجريت بهذا الخصوص، إلى أن النساء يرتكبن ما نسبته 5 – 20% من جميع حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال، وأن عواقب هذه الاعتداءات الجنسية على الأطفال وخيمة بالقدْر ذاته الذي تسببه الاعتداءات الجنسية عليهم من الذكور. وفي هذا الصدد، يلاحظ خبراء الطب السريري الذين عملوا مع نساءٍ مارسن اعتداءات جنسية ضد الأطفال أن هؤلاء النساء يُظهرن في العادة نفس التفكير المشوّه الذي يُظهره نظراؤهنّ من الرجال.

وتستطيع النساء أن تُحدث طلباً على تجارة الجنس. ففي اليابان وأستراليا وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، يستخدم عدد، وإن كان صغيراً لكنه آخذ في التزايد، من النساء قوتهن الاقتصادية الكبيرة للانخراط في أشكال مختلفة من تجارة الجنس داخل دولهن وخارجها. ويمارس بعض هؤلاء النسوة الاستغلال الجنسي ليافعين

ذكور تتراوح أعمارهم ما بين 13 سنة و18 سنة في الدول النامية، والبعض الآخر منهن يدفع أموالاً لممارسة اعتداءات جنسية بحقّ أطفال أصغر منهن سناً. وأحياناً، تتقمّص بعض النساء المحليات والأجنبيات دور "الأم السُكريّة" التي تستخدم ما تتمتع به من قوة اقتصادية واجتماعية للوصول إلى سلسلة من الأخلاّء اليافعين. وقد تم الإبلاغ عن حالات اعتداء جنسي على أولاد أطفال من قبل نساء في صفوف قوات المعارضة في سيراليون.

ومع ذلك، فإن قلة من النساء هي التي تمارس الاستغلال بقصد المتعة الجنسية ضمن سياقات الاستغلال الجنسي التجاري وغير التجاري للأطفال. لكن هذا لا ينطبق على الاستغلال الجنسي للأطفال لجني عوائد مادية، لأن للنساء حضوراً قوياً في تجارة الجنس العالمية كطرف ثالث في عملية الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

من الذي يجني عوائد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال؟

إن بعض أولئك الذين يجنون فوائد اقتصادية من القطاع الجنسي هم من الأثرياء والأقوياء. وربما يضمون مسؤولين حكوميين وضباط شرطة إلى شبكاتهم، إضافة إلى أولئك الذين يملكون منشآت الأعمال في قطاع الترفيه وتزجية الفراغ ويسيطرون عليها، وهو قطاع يحظى، في الغالب، بعلاقة تكافلية مع صناعة الجنس. ونظراً لأن اليافعين دون سن الثامنة عشرة موجودون في صلب تجارة الجنس، فإنه يمكن القول بأن هؤلاء الناس يُمكنهم الاستفادة بطريقة غير مباشرة من الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

كما يمكن القول بأن الشركات الكبيرة والمحترمة العاملة في ميادين السياحة، والتعدين، وصناعة تقطيع الأخشاب والشحن تشارك بطريقة غير مباشرة في قطاع الجنس، ذلك أن الطلب المزدهر على الدعارة، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، يشكل أحد النواتج الثانوية من أنشطتهم الربحية و/أو سياسات التوظيف (مثل توفير بيوت إقامة للعمالة المهاجرة من الذكور، بدلاً من توفير مساكن للرجال وعائلاتهم). بيد أنه لا يمكن تحميل أولئك الذين يمتلكون الشركات ويتحكمون بإدارتها، المسؤولية الشخصية عن التكاليف الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالقطاعات والمجالات التي يديرونها. وفي الحقيقة، فإن هؤلاء غالباً ما يُمتَدحون، في العلن، لقيامهم، حتى بأبسط الخطوات، لتخفيف الآثار السلبية الجانبية للأنشطة الربحية لشركاتهم.

وتستفيد أطراف ثالثة أخرى من الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال بطرق مباشرة أكثر، ذلك أن بالإمكان الحصول على مكافآت اقتصادية من الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة، مثل المتاجرة بالأطفال لغايات الاستغلال الجنسي، وتنظيم الأطفال للعمل في الدعارة و/أو السيطرة عليهم، وشراء الأطفال، وإنتاج وتوزيع الأعمال الإباحية للأطفال من أجل تحقيق مكاسب تجارية. كما يستطيع الأفراد الحصول على مكافآت اقتصادية من الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال دون أن ينخرطوا، بشكل مباشر، في ترتيب أو تنظيم عملية الاستغلال الجنسي للأطفال (فعلى سبيل المثال، يُمكن للمسؤولين المرتشين الاستفادة من الرشاوى؛ كما يُمكن لأصحاب الحانات والبارات أن يغضّوا الطرف عن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في حاناتهم، وأن يستفيدوا من الزبائن الذين يجذبهم الاستغلال لمؤسساتهم؛ ويستطيع بائعو التجزئة أن يجنوا عوائد مادية من خلال بيعهم للأعمال الإباحية للأطفال القاصرين). ويكرس عدد لا يُذكر من هؤلاء الناس أنفسهم بكل بساطة ليعملوا منفردين على ترويج الاستغلال الجنسي التجاري، ويُصبح معظمهم منخرطاً في استغلال الأطفال من خلال التورط في تجارة الجنس، بصورة عامة أكبر.

لكن أطرافاً ثالثة أخرى من المستفيدين من تجارة الجنس لا تنتمي إلى الفئة المتميزة والمتنفذة. فالنساء والأطفال والرجال أيضاً يشتركون كطرف ثالث منتفع من هذه التجارة، وليس من غير المألوف أن تبدأ "مهنة" الشخص في تجارة الجنس ببيع الجنس، ثم تتقدم خطوة إلى الأمام لتنظيم دعارة الآخرين، بمن فيهم الأطفال. كما أنه ليس من غير العادي، لممارسي الدعارة ذكوراً وإناثاً، بمن فيهم الأطفال المنخرطون في الدعارة لتعزيز دخولهم بدخل إضافي عن طريق شراء الجنس أو السمسرة لشرائه. وبغض النظر عن أعمارهم أو نوعهم الاجتماعي، فإن اشتراك عدد كبير من الناس كطرف ثالث مستفيد من تجارة الجنس، ينشأ فجأة ويعزى إلى الأسباب ذاتها التي تجعل الأطفال عرضة للاستغلال الجنسي التجاري، بما في ذلك الفقر،

وعدم توفر الفرص الاقتصادية البديلة، وغياب الفرص التعليمية، والعنف المنزلي، والإدمان على المخدرات و/أو سلسلة من الممارسات والسياسات الاجتماعية التي تستبعد (تهمش) فئات اجتماعية وتستند إلى معتقدات تمييزية على أساس النوع الاجتماعي والسلالة والعرق والدرجة الاجتماعية و/أو الرغبة الجنسية. وفي الواقع، إن ألوف أطفال العالم ينشأون في مناطق انتشار بيوت الدعارة، أو في مجتمعات تعتمد كلياً، من الناحية الاقتصادية، على صناعة الجنس، بما في ذلك دعارة الأطفال. إن الوصمة المصاحبة للدعارة غالباً ما تكون كبيرة جداً إلى الحد الذي يصعب فيه على المنغمسين فيها ذكوراً وإناثاً، وعلى الأطفال الذين يستغلونهم فيها أن يتركوا تلك المجتمعات أو الأماكن بحرية.

ففي هذه المجتمعات ومثيلاتها، يتحول البالغون الذين كانوا بالأمس مُستَغَلّين جنسياً إلى مستغِلّين لأطفال اليوم الذين سيصبحون مستغِلّين لأطفال الغد. إن دوائر الاستغلال هذه لا علاقة لها البتّة بالمبادئ الأخلاقية أو الإجرامية، لكن لها علاقة كبيرة بالتركيبة القانونية والاجتماعية لممارسي الدعارة ذكوراً وإناثاً كفئة منفصلة عن غيرها، وبالانتهاك المنظم لحقوقهم الإنسانية. وإن أفعال هؤلاء المشاركين كطرف ثالث في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال ليست متطابقة ولا هي متكافئة من الناحية الأخلاقية. لذا، فإن من الأهمية بمكان أن تنعكس هذه الحقيقة في سلسلة الإجراءات المتعلقة بالسياسات، التي يتم تصميمها بغرض التصدي "للمستغِلّ الجنسي" للأطفال. وفي كثير من الأحوال، نجد أن التركيز الرئيسي لبواعث القلق والبرامج يجب أن ينصبّ أساساً على البيئة التي تهيئ الاستغلال الجنسي للأطفال، وليس على الشخص الذي يستغل الأطفال جنسياً.

بعض الاستنتاجات

طالما أن الدول هي من بين الجهات التي تستمرئ، بثبات واتّساق، انتهاك حقوق النساء العواهر، فقد يكون من السذاجة أن نصدّق بأن الدعوات إلى وضع ضوابط قانونية أقوى ضد مستغِلّي الأطفال جنسياً ضمن شبكات الدعارة، ستؤدي تلقائياً إلى نتائج مرغوب فيها سواء للنساء العاملات أو لليافعين العاملين في الدعارة. وفي الواقع، نجد أن الحملات الصارمة ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والمتاجرة بهم قد أدت، في أغلب الأحيان، إلى نتائج سلبية للغاية لكل من البالغين واليافعين المتعاطين للدعارة، وأن عدد الناس الذين ألقي القبض عليهم لانغماسهم في الاستغلال الجنسي للأطفال لا يشكل أهمية تذكر إزاء عدد النساء واليافعين الذين ألقي القبض عليهم بسبب ممارسة الدعارة و/أو مخالفات قوانين الهجرة.

لذلك فإن هناك حاجة إلى قدْر كبير من العمل على صعيد تغيير المواقف والاتجاهات حيال قضية الدعارة، وإيجاد بيئات قانونية واجتماعية توفر الحماية للحقوق الإنسانية للعواهر قبل الافتراض سلفاً بأن الدعوات إلى إجراءات أشد صرامة وتجريماً وأكثر شمولاً لقضية الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، لن تستمر في تحقيق هذه النتائج غير المقصودة وغير المرغوب فيها. لقد طالب إعلان وجدول أعمال مؤتمر استوكهولم الحكومات "بتبني منهج عمل غير عقابي لضحايا الاستغلال التجاري الجنسي من الأطفال تماشياً مع حقوق الطفل"، ولكنهما لم يطلبا من هذه الحكومات أن تتبنّى منهج عمل يحترم الحقوق الإنسانية لجميع متعاطي الدعارة ويحميهم. لذا فإنه لا بد من معالجة هذا الوضع.

وهناك أسباب أخرى تدعو إلى توخي الحذر عند بحث العقوبات ضد مستغِلّي الأطفال جنسياً. افترض، على سبيل المثال، أن هناك أماكن في العالم تُقدَّر نسبة المشتغلين في الدعارة فيها دون سن الثامنة عشرة ما بين 15 و30%، وأن ما يصل إلى 75% من السكان يشاركون أو شاركوا في استخدام الدعارة. لذا فإن الاقتراحات بإصدار أحكام بوضع أي شخص يشارك في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في الحجز القضائي في مثل هذه الأمكنة، قد يعني وضع أكثر من نصف الذكور في تلك الأمكنة خلف قضبان السجن.

كما أن الأحكام بوضع أشخاص في الحجز القضائي قد يؤدي إلى مشكلات مماثلة في سياقات يشارك فيها الناس كطرف ثالث منتفع من تجارة الجنس، لأن هذه المشاركة، ببساطة، هي الإمكانية الحقيقية الوحيدة لبقائهم على قيد الحياة اقتصادياً. كما أن هناك أماكن في العالم يأتي الطلب فيها على ممارسة الجنس لأغراض تجارية من الرجال والأولاد الذين يعيشون حياة يخيم، على كل جزئية منها، اليأس والعنف والكآبة، شأنهم في ذلك شأن النساء والأطفال الذين يستغِلونهم جنسياً. إن الدعوات لحبس جميع مقترفي جريمة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال لا يمثل دائماً أو بالضرورة رداً عملياً أو إنسانياً على هذه المشكلة. لذا، فإن العقوبات المثبّطة

يجب ألاّ تقترن بتدخلات نفسية وطبية مناسبة، حيثما يكون ذلك ملائماً، وحسب، وإنما باتخاذ إجراءات للتصدي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تدعم جانب الطلب على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

ويُعتقد أن برامج المعالجة الجيدة ومنع حدوث انتكاسات فيها ستؤدي إلى تخفيف الارتكاس (العودة إلى الإجرام) بين الأشخاص المدانين بجرائم جنسية ضد الأطفال. وإن المعالجات ذات المكونات المتعددة قد أثبتت فاعليتها في معالجة مرتكبي الاعتداءات الجنسية، وفقاً لما تشير إليه التقارير. كما تظهر التقارير أيضاً أن البرامج التي تحقق أكثر النتائج الإيجابية تساوقاً، هي تلك التي تربط الأساليب المعرفية والسلوكية بمنع حدوث الانتكاسات في المعالجة.

وعلى الرغم من كثرة التطورات الإيجابية في مجال العمل العلاجي مع مرتكبي الاعتداءات الجنسية، إلا أنه لا يوجد متّسع للتعبير عن الرضى الذاتي حول البنود والأحكام القائمة. ففي المقام الأول، نجد أن برامج معالجة مرتكبي الاعتداءات الجنسية من اليافعين ما زالت في بداياتها الأولى، ولم تتطور إلى الحد الكافي للتصدي لهذه المشكلة. كما أن الحاجة تدعو إلى استثمار المزيد من الموارد في برامج محددة، إضافة إلى إجراء البحوث والتقويم. وقد عبر الخبراء العاملون في هذا المجال عن القلق حيال الطرائق التي تخفق في الاعتراف بأن مرتكبي الاعتداءات الجنسية من اليافعين هم أطفال، ولهذا فإن لهم الحق في التمتع بالحقوق المحددة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن برامج المعالجة الجيدة مُكْلفة. لذلك فإن فرصة تمويل برامج علاجية ووقائية في الدول الفقيرة والنامية كتلك التي طورها العالم الثري، هي فرصة ضعيفة في ظل اضطرار هذه الدول إلى إجراء اقتطاعات في مخصّصات الإنفاق الاجتماعي الأساسية. وحتى في الدول الغنيّة، لا يتم توفير هذه البرامج للمدانين في جرائم جنسية ضد الأطفال.

وعلاوة على ذلك، فإن البرامج العلاجية القائمة قد تم تطويرها من خلال العمل مع المدانين باستغلال الأطفال، وهي موجهة بشكل رئيسي إلى أولئك الذين تشكل أفعالهم الاستغلالية اعتداءً واضحاً لا لَبْسَ فيه على الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالتعبير الجنسي (مثل سفاح الأقارب، العنف الجنسي، الاعتداء الجنسي على الأطفال دون سن الإدراك الجنسي أو استغلالهم جنسياً). وهي ليست دائماً أو بالضرورة مناسبة أو مختصة بأولئك الذين يستغلون الأطفال جنسياً ضمن سياق سلوك اجتماعي مقبول أو مقرَّر اجتماعياً (ممارسة الدعارة، استهلاك الأعمال الإباحية الأساسية، أشكال أكثر انتشاراً من التبادل الجنسي على أساس اقتصادي). كما أنها ليست مناسبة أو مختصة بسلوك أولئك الذين يستغلون الأطفال جنسياً لجني عائد مادي. لذا فإن هناك حاجة إلى الاستثمار في تطوير برامج موجهة إلى هذه المجموعات.

وتمثل "مدارس جون" التي برزت من خلال برامجها الريادية في عدد من المدن الأمريكية والبريطانية والكندية - أحد الإجراءات القليلة الهادفة إلى التصدي لجانب الطلب على الدعارة. وهنا يتم إعادة تثقيف الرجال الذين أُلقي القبض عليهم بسبب اعتداءات جنسية متعاظمة الانتشار حول تجارة الجنس، ويتم بذل جهود للتصدي لاتجاهاتهم ومواقفهم تجاه الدعارة والرغبة الجنسية. ومن الصعب تقويم تأثير هذه البرامج، وقد يتحول الزبائن، بكل بساطة، إلى ممارسة الدعارة في الخفاء (بعيداً عن الشارع العام).

وقد عكفت بعض المنظمات غير الحكومية على تنفيذ مشاريع ريادية لتوفير التدريب حول قضايا الاستغلال الجنسي لمنتسبي القوات المسلحة الذين يتم إعدادهم للمشاركة في مهام حفظ السلام. وهناك حاجة مُلحّة إلى المزيد من هذا النوع من العمل الوقائي العام مع جميع المجموعات المعرضة بشكل خاص للانخراط في ممارسة الدعارة. وقد تم فعلاً استهداف بعض هذه المجموعات من قبل منظمات تعمل في برامج مكافحة الإيدز، ممن لديها الكثير لتقديمه في مجال تطوير استراتيجيات فاعلة لتغيير المواقف والاتجاهات والسلوكيات المتعلقة بالجنس.

ويعتبر التثقيف الجنسي المدرسي إحدى الأدوات غير المستغلة بالقدر الكافي، لمنع الطلب على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. فهي تهيئ منبراً للتصدي، بطريقة منسقة، للمعتقدات الشعبية حول النوع الاجتماعي والرغبة الجنسية والدعارة والسلالة والعرق والطبقة الاجتماعية، والمواقف الشعبية منها، والتي؛ أي تلك المعتقدات والمواقف، تؤدي دوراً رئيسياً في تشكيل جانب الطلب على جميع أشكال الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. كما ينبغي البحث عن طُرق لتغيير أو كبح جماح الإثارة الجنسية للأجساد الشابّة، وتقليل

الشهوة الجنسية لدى الراشدين، إضافة إلى دحض الادعاء بأن الجنس يستلزم، بشكل طبيعي ومثالي، وجود تفاعل بين شريكين أحدهما مُهيمن والآخر مُذعن لرغبات المهيمن.

وينبغي أن تعترف الاستراتيجيات المتعلقة بمنع الاستغلال الجنسي للأطفال وكبحه، وضبط و/أو إعادة دَمْج مستغِلّي الجنس بتنوع الطلب. كما ينبغي التصدي لحقيقة مفادها أن هناك علاقة قوية بين المواقف والممارسات المقررة أو المقبولة اجتماعياً، والطلب على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وهناك حاجة أيضاً إلى تطوير حملات تثقيف عامة وتمويلها، للتصدي للمعتقدات الشعبية واسعة القبول حول الرغبة الجنسية والنوع الاجتماعي والسلالة والطبقة الاجتماعية والدرجة الاجتماعية والطفولة والحياة الاقتصادية و/أو الدعارة، وتقويض هذه المعتقدات التي رسمها المستغِلُّون على اختلاف أنماطهم لتبرير أفعالهم والدفاع عنها.

وهذا يعني إيجاد صِلاتٍ وروابط (محلية ووطنية ودولية) بين الجهود المبذولة لمعالجة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، والجهود المبذولة لمكافحة التمييز بأشكاله كافة. فعلى سبيل المثال، ينبغي وضع موضوع الاستغلال الجنسي للأطفال على الأجندة عندما يتم بحث مبدأ التفرقة العنصرية، والعكس بالعكس. وبالمثل، فإن انتهاك حقوق الأطفال من خلال الاستغلال الجنسي التجاري لهم لا ينفصل عن غيره من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وإنما يرتبط به، وإن المسائل المتعلقة بجانب الطلب من الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال لا يمكن فصلها، بأي حال من الأحوال، عن القضايا العامة الأخرى المتعلقة بالفقر، والعلاقات القائمة على النوع الاجتماعي، والاستبعاد الاجتماعي، وعمل الأطفال، والسياسات المتعلقة بالرفاه والرعاية الاجتماعية، وبرامج التكيف الهيكلي، وتطور السياحة، والتفرقة العنصرية، والضغوط المتنقلة، والإيدز، والصحة الجنسية والحقوق المدنية والإنسانية للممارسين للدعارة.

وهذا كله يشير إلى ضرورة الحاجة إلى "تفكير مشترك" من قبل واضعي السياسات والمنظمات الحكومية على المستويين الوطني والدولي لاستنباط إجراءات فاعلة أطول أمداً، ووضعها موضع التنفيذ لمواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تُعزِّز عامل الطلب. كما تشير إلى الحاجة إلى مناهج عمل أوسع وأشمل لبناء شراكات لهذه الغاية.

وينبغي أن تأخذ الجهود المبذولة لمعالجة جانب الطلب على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في الاعتبار، الحقيقة التي مؤداها أن عدداً لا بأس به من مستغِلّي الأطفال جنسياً هم أنفسهم أعضاء في مجموعات هشة ومهمّشة ومُستغَلّة، و/أو أنهم ينتمون إلى مجموعات مهنية تضع أعضاءها تحت ضغوط ثقافية جانبية قوية للانخراط في تجارة الجنس. إن الحملات التأديبية (العقابية) والأخلاقية لن تكون بالضرورة أكثر الطرق فاعلية لتغيير مواقفهم أو ممارساتهم الجنسية. وهنا أود أن أؤكد مجدداً على الحاجة إلى بناء شراكات كبيرة؛ فالمنظمات التي لها أوطد العلاقات مع المجموعات المعرضة لممارسة الدعارة (مثل نقابات النقل البحري ونقابات العاملين في صناعة الأخشاب والتعدين والسياحة، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مكافحة انتشار الإيدز) يجب إشراكها في تصميم استراتيجيات لزيادة الوعي والوقاية وتنفيذها. كما ينبغي إشراك أرباب العمل على قدم المساواة، بما في ذلك القوات المسلحة، بحيث يشاركون بفاعلية في تطوير أعمال تثقيفية ووقائية مع موظفيهم).

وللقطاع الخاص دوره في مجال تطوير بدائل اقتصادية مستدامة، ومهمة لمشاركة الطرف الثالث في الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وبهذا الصدد، ربما يكون تشجيع المؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية، والمستشارين الاقتصادي - على دراسة أثر سياسات التنمية وبرامج التكيف الهيكلي على الطلب على تجارة الجنس في أي بلد أو منطقة، موضوعاً على قدْر كبير من الأهمية الحيوية.

وختاماً، تظل هناك حاجة ملحّة إلى إجراء بحوث تفصيلية ومكثفة للأسباب الجذرية الكامنة وراء الطلب على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، لأن هذه البحوث ستصب في صالح اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية للوقاية من هذا الاستغلال وزيادة الوعي به، هذا إلى جانب الحاجة إلى جمع البيانات المتعلقة بالاعتداءات الجنسية على الأطفال بطريقة أفضل وأكثر اتّساقاً، وإلى إجراء بحوث لتقويم أثر إجراءات بعينها.

ليس ثمة حل منفرد بسيط فيما يتعلق بتطوير سياسات خاصة بأولئك الذين يستغِلون الأطفال جنسياً لأغراض تجارية. وإن الجهود المبذولة لتعزيز القوانين وتطبيقها ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال يجب أن

تكون متوازنة ومعززة بإجراءات طويلة الأمد مكمّلة لها لتغيير البيئات التي ينشأ فيها مستغِلّو الأطفال. إن مثل هذه الإجراءات تتطلب قدْراً كبيراً من الاستثمارات ولا بد من رصد موارد مالية كافية لتنفيذها إذا ما كان العالم جاداً بالفعل في محاربة ظاهرة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

---

(1) يستند هذا الملخص إلى ورقة "المستغل الجنسي"، وهي ورقة من ضمن ست أوراق موضوعية، تم إعدادها كقراءة مرجعية للمشاركين في المؤتمر العالمي الثاني حول الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الذي سينعقد في يوكوهاما، في اليابان من 17 – 20 ديسمبر/كانون الأول 2001. وقد كتب هذه الورقة البروفيسور "جوليا أوكونيل ديفيد سون" بتكليف من لجنة التخطيط الدولي للمؤتمر العالمي الثاني. وتضم اللجنة ممثلين عن الحكومة اليابانية واليونيسف ومنظمة الحملة الدولية للقضاء على دعارة الأطفال واستخدامهم في الأعمال الإباحية والمتاجرة بهم، وتآلف المنظمات غير الحكومية لدعم اتفاقية حقوق الطفل. وقد مولت مؤسسة إنقاذ الطفل السويدية (ردا باردين) إجراء البحوث وكتابة هذه الورقة. كما مول مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية البريطاني إجراء البحوث في منظمة الكاريبي، التي أسهمت بدورها في هذه الورقة. *يرجى ملاحظة أن جميع الإشارات للبحوث وغيرها من الوثائق المرجعية موجودة في الورقة الأصلية.*

(2) الأطفال، الذين يُعرَّفون بتعبير "الناس الذين هم دون سن الثامنة عشرة"، ليسوا دائماً أو بالضرورة غير مؤهلين كلياً، أو يفتقرون تماماً إلى الاستقلال الفكري العقلاني فيما يتعلق بالتعبير الجنسي. لذا لا يمكن تعريف "المستغِل الجنسي، ببساطة "بأنه كل فرد يمارس الجنس مع طفل"؛ لأن من شأن هذا التعريف أن ينكر على كل من هم دون سن الثامنة عشرة جميع حقوقهم في التعبير الجنسي. كما أن من شأن هذا التعريف، أن يرفع "افتراضياً" وبشكل عام، سن الإدراك الجنسي إلى 18 سنة، الأمر الذي يجعل من المستحيل الإقرار بأن طفلا في السابعة عشرة من العمر، على سبيل المثال، قادر على اتخاذ قرار بالموافقة على إقامة علاقة جنسية مع عشيق أو عشيقة في التاسعة عشرة من العمر. كما يعني أيضاً أنه عندما يقيم طفلان في الخامسة عشرة من عمرهما علاقات جنسية تستند إلى الإعجاب المتبادل، فإن كلاً منهما سيصبح تلقائياً مستغِلاً للأطفال جنسياً ومستغَلاً جنسياً من الأطفال، في آن واحد معاً".

لهذا فإن أي تعريف "للمستغل جنسياً" ينبغي أن يتعامل بحساسية مع الحقيقة المتمثلة في أن الأطفال دون الثامنة عشرة يكونون أحياناً، وفي بعض الظروف، قادرين على تجربة رغباتهم الجنسية، وعلى أنهم قادرون فعلاً على الموافقة وقبول ممارسة الجنس عن وعي وإدراك. في الوقت ذاته، فإن أسئلة من قبيل موافقة الطفل، أو حثه وإثارته أو حتى حصوله على المتعة من اتصال جنسي مع شخص آخر لا يمكن استخدامها للوصول إلى قرار فيما إذا كان هذا الشخص قد ارتكب فعلة الاستغلال الجنسي. ويجب أن تستند أية محاولة لفهم طبيعة الأشخاص الذين يستغلون الأطفال جنسياً إلى حقيقة أن الأطفال يمكن التلاعب بهم أو استمالتهم أو ممارسة ضغوط عليهم للموافقة على إقامة علاقات وأنشطة و/أو عقود جنسية قد تلحق بهم الأذى. وسواء أكانت أعمارهم 7 سنوات أم 17 سنة، فإن لهم الحق في الحماية ممن يسعى إلى أخذ موافقتهم، وممن يستخدمون القوة في الاعتداء الجنسي عليهم أو في استغلالهم جنسياً.

(3) ومن الأهمية بمكان الانتباه إلى أن هذا التعريف يستثني بوضوح عمليات الاتصال الجنسي بين أطفال (دون الثامنة عشرة) ممن يتمتعون بالدرجة نفسها من القوة والمكانة، بكامل رضاهم وموافقتهم، بينما يشتمل على أولئك الذين يحققون مردوداً مالياً ممن ييسرون أو يرتبون الاتصال الجنسي مع الأطفال لأشخاص آخرين. وتنبع أهمية هذا الأمر من تركيز الكثير من إجراءات الرصد والرقابة الحالية، بصفة أساسية، على أولئك الذين مارسوا بأنفسهم الاعتداءات الجنسية على الأطفال، وليس على الكثير من الأشخاص الذين ربما كانوا قد تورطوا بطريقة ما، في المساعدة على حدوث ذلك.